

انفتاح المجلس الانتقالي على الحوار يضيف هزيمة سياسية لحكومة هادي بعد هزيمتها الميدانية

المجلس يثبت أقدامه على الأرض بتطبيع الوضع في عدن وبسط الأمن وتحسين الخدمات

مثلما استفاد المجلس الانتقالي الجنوبي من ضعف أداء حكومة الرئيس اليمني المعترف به دولياً عبدربه منصور هادي في إدارة المناطق المحررة من الحوثيين والخارجة عن سيطرتهم، ليلحق هزيمة ميدانية بتلك الحكومة، يكرّر المجلس الاستثمار في الارتباك الحكومي للاستفادة سياسياً، هذه المرة، عبر حشر حكومة هادي في زاوية الرفض لمبادرات التهدئة والساعي للتصعيد والمزيد من توتير الأوضاع.

جدة - يتجه المجلس الانتقالي إلى ترجمة مكاسبه الميدانية التي حققها بجنوب اليمن على حساب القوات المحسوبة على الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي وشريكه في السلطة حزب الإصلاح التابع لتنظيم الإخوان المسلمين، إلى نصر سياسي وذلك بفعل ما أظهره المجلس من مرونة وإيجابية تجاه جهود التهدئة التي تقودها السعودية الدولة القائدة للتحالف العربي، في مقابل التخبّط والارتباك الكبيرين في الأداء الحكومي بمواجهة الأزمة، وتشدّد الدائرة المحيطة بهادي وهجومها على التحالف الذي مثل ديدن وجود لها، ومحاولتها ابتزازها بطرحها شروطاً تعجيزية كمقابل لاستجابتها لهجومها.

ووصل وفد المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة رئيس المجلس عيروس الزبيدي إلى مدينة جدة غربي السعودية استجابة لدعوة الحوار التي وجهتها الرياض.

الفرق بين الحكومة والانتقالي هو الفرق بين من يعمل على الأرض، ومن يكتفي بالكلام في الكواليس وعبر الإعلام

وفي المقابل لم تظهر حكومة هادي أي بوادر للاستجابة لدعوة الحوار وواصلت الترويج لخطاب تصعيدي من خلال كيلها الاتهامات لدولة الإمارات العربية المتحدة الشريك الأول للسعودية في التحالف. وتطرح الحكومة انسحاب قوات المجلس الانتقالي الجنوبي من المواقع التي سيطرت عليها مؤخراً في عدن كشرط للمشاركة في الحوار الذي دعت إليه الرياض لحل الأزمة.

وقال محمد الحضرمي، نائب وزير الخارجية في الحكومة اليمنية، الأرياء، إن "موقف الحكومة واضح وصريح بشأن المشاركة في أي حوار مع المجلس

الانتقالي" وإنها "لن تشارك في الحوار إلا بعد امتثال المجلس الانتقالي لما ورد في بيان التحالف بهذا الشأن". ويصف متابعون للشأن اليمني شروط حكومة هادي للمشاركة في الحوار بغير الواقعية، معتبرين أن عودة الأمور في عدن إلى ما قبل أحداث الأسبوع الماضي أمر مستحيل، ومنهين إلى أن من مصلحة الرئيس هادي اتباع نهج المرونة كونه لم يعد يمتلك أي أوراق للتفاوض من موقع قوة، ومن المستبعد أن يكون بوارد تكرار تجربة 2018 حين تخلّى عن مكاسبه الميدانية من منطلق الوثوق بحسن نية الحكومة. كذلك ينبّه هؤلاء إلى النتائج العكسية التي ستجنيها حكومة هادي من هجومها على التحالف ومن إساعتها لدولة، ويشير المراقبون بذلك إلى الهجمة الشرسة من عدد من وزراء هادي ومستشاريه على دولة الإمارات.

واتهمت الحكومة اليمنية الإمارات على لسان ممثل اليمن في الأمم المتحدة عبدالله السعدي بتقديم "الدعم الكامل" لما تسميه "تمرد" الانتقالي. فيما رفضت الإمارات تلك الاتهامات مؤكدة على التزامها تجاه التحالف، ومشيرة على لسان سعود حمد الشامسي نائب المندوبية الإماراتية الدائمة لدى الأمم المتحدة إلى "عجز الحكومة الشرعية في اليمن عن إدارة شؤونها الداخلية وضعف أدائها" وإلى عدم قدرتها على "إدارة الانقسام بالحوار البناء والتواصل مع المكونات اليمنية كافة"، ومعتبرة من غير اللائق "أن تعلق الحكومة اليمنية شماعه فشلها السياسي والإداري على دولة الإمارات". ويقول مقرّبون من المجلس الانتقالي إن حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي واقعة تحت تأثير جماعة الإخوان المسلمين ممثلة بنائب الرئيس علي محسن الأحمر، الأمر الذي أضعف أداءها في إدارة الشأن العام، وأربك الجهود العسكرية في مواجهة جماعة الحوثي المدعومة من إيران، إذ صرف الأحمر



غياب بالفعل وحضور بالصورة

ومصادرة الأسلحة غير المرخصة، فيما شرعت السلطات المختصة في تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية بشحنات وقود وصلت في وقت سابق إلى ميناء عدن وينتظر أن تسدّ الحاجة إلى الطاقة الكهربائية لمدة شهر بعد أن عانت عدن من الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

المجلس الانتقالي الجنوبي لدى الغالبية العظمى من سكان المناطق المحررة، هو الفرق بين من يعمل على أرض الواقع، ومن يكتفي بالكلام في الكواليس وعبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. وبدأت قوات المجلس في شنّ حملة واسعة لضبط فوضى السلاح

وفي مقدمتها إعلانها عن وقف عمل وزاراتها في عدن الأمر الذي كرّس غيابها عن الواقع الميداني وأعطى مصداقية إضافية للمجلس الانتقالي، خصوصاً بعد شروعه في تطبيع الأوضاع وتحسين مستوى الخدمات. وعملياً فقدت حكومة الرئيس اليمني جماهيريتها وأصبح الفرق بينها وبين

جهود القوات التابعة له والمحسوبة على حزب الإصلاح إلى معارك فرعية ضد أطراف أساسية مشاركة في الحرب ضد الحوثيين.

وبحسب متابعين للشأن اليمني فإن المجلس الانتقالي الجنوبي يصدد الاستفاد من سلسلة الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة في معالجة الأزمة، واشتطن - أقرّ مصدران أميركيان بسقوط طائرة أميركية بنيران أطلقت صوبها من الأراضي اليمنية، مرجحين أن لإيران دوراً في الحادثة. ونقلت وكالة رويترز عن مسؤولين أميركيين طلباً عدم نشر اسميهما، الأربعاء، قولهما إن طائرة عسكرية أميركية مسيرة من طراز أم.كيو-9

شكوك في ضلوع إيران بإسقاط طائرة أميركية في اليمن

ومشيراً إلى أن فقدان طائرة مسيرة مسألة مكلفة وحدثت من قبل. ويأتي إسقاط الطائرة المسيرة في خضم تفاقم التوتر بين إيران والولايات المتحدة، حيث كثيراً ما يشار إلى انخراط متطرفي اليمن في تنفيذ أجندة طهران وتعديل تحركاتهم وفق ما تقتضيه صراعاتها ضد خصومها.

سريع على توتير إن الصاروخ الذي استهدفت به الطائرة "تم تطويره محلياً وسوف يتم الكشف عنه قريباً في مؤتمر صحفي". وذكر أحد المسؤولين أن الطائرة أسقطت في ما يبدو بصاروخ سطح جو أطلقه الحوثيون، مرجحاً أن هؤلاء أطلقوا الصاروخ بمساعدة إيران،

أسقطت فوق محافظة ذمار بجنوب شرق العاصمة اليمنية صنعاء الخاضعة لسيطرة للمتمردين الحوثيين المدعومين من إيران. وكان متحدث عسكري باسم الحوثيين قال في وقت سابق إن الدفاعات الأرضية لليمنيين أسقطت طائرة أميركية مسيرة. وقال يحيى

عادر 285 البلاد. ومن 2004 إلى 2007، شهدت بغداد انخفاضاً بنسبة 22 بالمائة في عدد الأطباء المتخصصين، حسبما ذكرت دراسة نشرت في مجلة "سوشال ساينس أند مديسن جورنال". وغالباً ما يتعرض الأطباء لتهديدات من قبل أفراد أسرة المريض. ويقدم المراقبون ممن يتابعون الأحداث عن كثب تفسيرات مختلفة لما يحدث، لكن الرأي

العنف يدفع القطاع الطبي في العراق إلى حافة الهاوية

سنتقاضى 4.5 دولار في الساعة، ولا تتوفر لك أي حماية أثناء العمل، وأن تواجه احتمال التعرّض للقتل على يد أحد أقارب المريض بعد ساعة من وفاته".

وقال طبيب يبلغ من العمر 32 عاماً "يختلق المهاجمون القليلون ادعاءات الإهمال الطبي كي يحملونا نحن الأطباء مسؤولية وفاة أحد أفراد الأسرة، حتى لو مات خارج المستشفى".

العالم يلقي باللوم في تلك الأفعال على التخلف والقبلية. وقد أدى التناقض السريع في موارد الدولة العراقية وتراجع قدرتها على التمويل إلى تقويض العديد من القطاعات وشلها. وأدى بالنتيجة إلى تراجع هبة الدولة وشجع العشائر على إقامة "العدالة" على طريقها وبحسب وجهة نظرها.

إنهم يرغبون في المغادرة، بينما قال 98 بالمائة إنهم يعتقدون أن العنف سيستمر في ملاحقة مقدمي خدمات الرعاية الصحية".

وأخبرت شيماء الكاملية الطبيبة العاملة بالبصرة جنوبي العراق والتي تخرجت من كلية الطب بجامعة بغداد في عام 2009 قنساء فرانس 24 أنه من بين 348 من زملائها الذين تخرجت معهم،

المسؤولون العراقيون لم يعد بإمكانهم تجاهل الأذى الذي يتعرض له الأطباء، لكنهم لم يقدموا سوى القليل من الحلول

ولم يقم أي مسؤول في الدولة العراقية بممارسة ضغوط نشيطة على البرلمان بهدف تقديم قانون لحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن العنف ليس بالامر الجديد، إلا أن اللجوء إليه يؤثر بشكل سلبي على القطاع الطبي. وقد أشارت حملة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرأي العام ولكن ليس بما يكفي لثني الكفاءات الطبية العراقية عن الفرار إلى الخارج. فاللجوء المستمر إلى العنف، بما في ذلك العنف المسلح، وإلى الإساءات اللفظية، يربط عدم ثقة المريض والطبيب على حد سواء، ويدفع نحو تقويض نظام الرعاية الصحية في العراق وسلامة موظفيه.

وشهد العام 2003 أكبر أزمة عاشها القطاع الطبي العراقي بعد غزو الولايات المتحدة للعراق. ولا تزال الآثار المترتبة عن تغيير النظام قسرياً قائمة حتى الآن. وقال الطبيب المقيم في العاصمة بغداد "عدد قليل من الناس يقرون العمل الذي نقوم به"، مشيراً إلى أنه يحلم باستكمال حياته في أوروبا حيث يمكن أن يكسب الاحترام الذي فقده في العراق. ولم يعد باستطاعة مسؤولي وزارة الصحة أن يتكروا الأذى الجسدي الذي يتعرض له الأطباء يومياً، لكنهم لم يقدموا سوى القليل من الحلول السطحية. وكان آخر تلك الحلول وأكثرها إثارة للسخرية مقترح بتزويد الأطباء وموظفي القطاع الطبي بالأسلحة على ألا تستخدم إلا عندما يحتاج هؤلاء إلى حماية أنفسهم. ويذكر البعض بأن قانون العقوبات العراقي لعام 1969، يوفر الحماية للأطباء والأطعم العاملة إلى جانبهم، لكنهم يقولون إن هذا القانون مجرد حبر على ورق، وإن قلة قليلة من المستشفيات تنطقه فيما البقية تتجاهله خوفاً من إثارة غضب القبائل.



عدوى تهاوي مؤسسات الدولة العراقية انتقلت إلى القطاع الصحي

نازلي تازري
كاتبة في العرب ويكلي

لندن - تشير التقارير إلى أن العنف الذي يواجهه الأطباء وسائر أفراد الطاقم العامل في القطاع الطبي بالعراق، يصدد إلحاق ضرر بالغ بالقطاع قد يصل حد استحالة الوصول إلى الرعاية الطبية في هذه الدولة المضطربة.

إن الانتقام والإيذاء الجسدي واللفظي والنقص المزمن في الموارد، تدفع القطاع الطبي العراقي إلى حافة الهاوية.

وقد أطلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نوفمبر الماضي حملة بعنوان "الرعاية الصحية في خطر" للتوعية بالمخاطر المحدقة بالقطاع الطبي، لكن دون جدوى.

وقال الدكتور فاضل مصطفى، العضو في نقابة الأطباء العراقيين، إن قضية العنف ضد الأطباء والمرضى والعاملين بالمستشفيات أصبحت حقيقة ثابتة، مضيفاً "العنف الذي يواجهه الأطباء معروف منذ زمن"، ومحدراً من أن "أساليب جديدة مثل الاختطاف والابتزاز ظهرت بعد العام 2003".

وكشفت دراسة استقصائية محلية عن رغبة الخريجين المبتدئين في مغادرة العراق والاستقرار بالخارج. وقالت "ما يقدر بنحو 70 بالمائة من الذين تم سؤالهم